

الفصل الثاني

مبادئ نظام الإذن المؤقت في سلطنة بروناي دار السلام

أثبتت الإحصاءات الحكومية بأن سلطنة بروناي دار السلام هي من أعلى الدول في جنوب شرق آسيا استهلاكاً للمحاصيل الزراعية؛ ويقدر معدل استهلاك الخضار لكل فرد بالكيلو 49.1، ومعدل استهلاك الفواكه بالكيلو 55، ومعدل استهلاك الأرز بالكيلو 83.9²⁴¹. وهذا التقدير إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الإنتاج الزراعي بالنسبة للمجتمع البروناوي. ولكن، يلاحظ أن وضع الإنتاج الزراعي المحلي ضعيف للغاية كما تشير إلى ذلك إحصاءات إدارة الزراعة في وزارة الصناعات والموارد الأساسية بسلطنة بروناي دار السلام. فالإنتاج الزراعي لا يسهم إلا بقدر 1.1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي²⁴². وهذا بدوره يتطلب مزيداً كبيراً من المستوردات الزراعية لتلبية حاجات الاستهلاك الزراعي العالي لدى الأفراد البروناويين.

²⁴¹ Jabatan Pertanian. 13 August 2008. *Pertanian Sekali Imbas*. http://www.pertanian.gov.bn/Text/pertanian_sekali_imbas.html.

²⁴² المرجع السابق.

وأخذت الحكومة البروناوية هذا الأمر مأخذ الجد حيث تبذل إدارة الزراعة في وزارة الصناعات والموارد الأساسية كل طاقتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي. ولقد خصصت الحكومة في خططها التنموية الوطنية التاسعة بين الأعوام 2006م - 2010م ميزانية ضخمة تبلغ قيمتها 128.9 مليون دولار برونائي من أجل تطوير مشاريع زراعية وتنويع صناعات استهلاكية عديدة لإنتاج الطعام²⁴³. وإضافة إلى هذه الميزانية، خصصت إدارة الزراعة أيضاً أرضية واسعة للاستخدام الزراعي؛ لقد تم تخصيص 1,994 هكتار لزراعة الفواكه، و757 هكتار لزراعة الأرز، و430 هكتاراً لزراعة الخضار. ولم تدخل في الحسبان تلك الأراضي الزراعية المستقطعة التي تخضع لسيطرة إدارة الأراضي في وزارة التنمية، بسلطنة برونائي دار السلام²⁴⁴.

فيستعرض الفصل الثاني مبادئ نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي الزراعية في سلطنة برونائي دار السلام من خلال خمسة مباحث رئيسية، وهي:

المبحث الأول: التعريف بسلطنة برونائي دار السلام.

المبحث الثاني: استقطاع الأراضي الزراعية في السلطنة.

المبحث الثالث: برنامج التنمية الزراعية الريفية.

²⁴³ Jabatan Pertanian. 13 August 2008. *Pertanian Sekali Imbas*. http://www.pertanian.gov.bn/Text/pertanian_sekali_imbas.html.

²⁴⁴ Sahari Akim. 2008. "Fokus: Mengenal Pasti Produk Pertanian Berdaya Saing". *Pelita*. Brunei Darussalam. 25 April.

المبحث الرابع: مسؤولية الإدارات الحكومية نحو إنجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت.

المبحث الخامس: نواقص ومشكلات مبادئ نظام الإذن المؤقت.

المبحث الأول: التعرف بسلطنة بروناي دار السلام.

يمكن التعرف بسلطنة بروناي دار السلام من خلال المطالب الآتية:

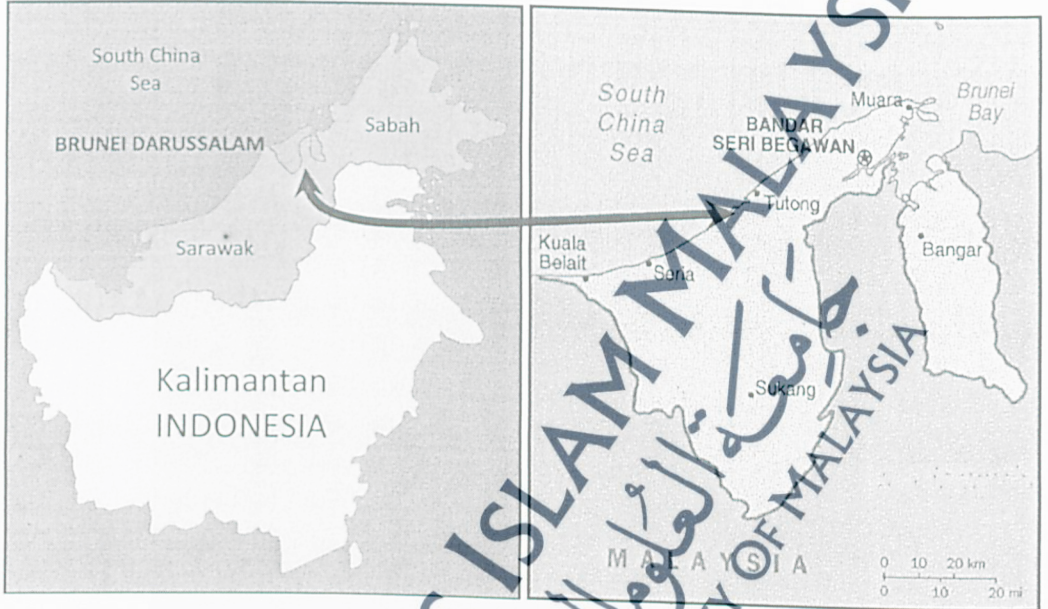
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للسلطنة²⁴⁵:

تقع سلطنة بروناي دار السلام تقريباً في وسط جنوب شرق آسيا. وتحديداً، تقع على الساحل الشمالي لجزيرة بورنيو. وهي تحاط من الشمال ببحر الصين الجنوبي، وبولايات ماليزية من جهات أخرى؛ أي ولاية سارواك في الجنوب، وولاية صباح في الشرق. ولنستعين بالخريطة الجغرافية التالية لتحديد الموقع المذكور:

²⁴⁵ Brudirect. 5 July 2008. "Brunei Darussalam The Abode of Peace". *Geography*. http://www.bruneidirecthys.net/about_brunei/geography.html.

الشكل (3):

التحديد الجغرافي لموقع سلطنة بروناي دار السلام

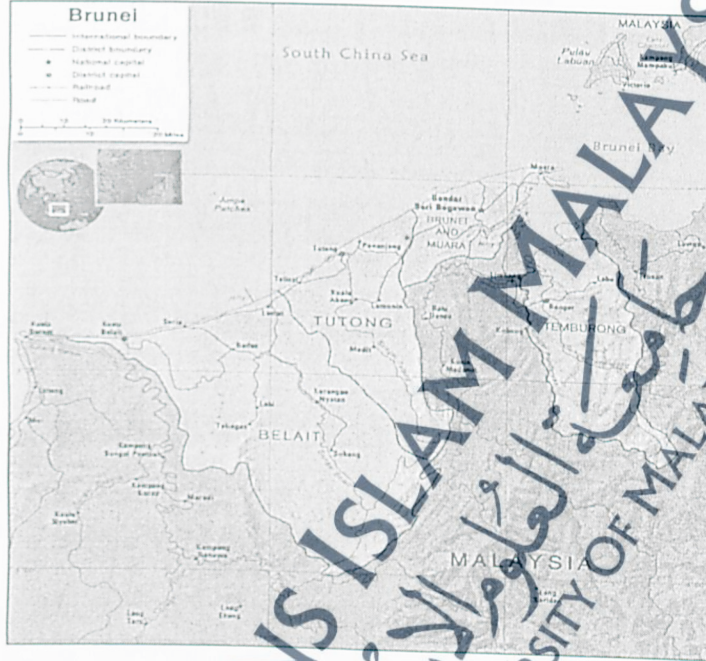


المصدر: 1. <http://geography.about.com/library/cia/blcbrunei.htm>
 2. <http://en.wikipedia.org/wiki/Borneo>

تتألف سلطنة بروناي دار السلام من المساحة الكلية حوالي 5,765 كيلومتر مربع. وهي تنقسم إلى أربع دوائر؛ دائرة بروناي موارا مساحتها 570 كيلومتر مربع، وتقع فيها عاصمة سري بقاوان، ودائرة بلايت مساحتها 2,741 كيلومتر مربع، ودائرة تمبرون مساحة 1,288 كيلومتر مربع، ودائرة توتون مساحة 1,166 كيلومتر مربع. الخريطة التالية تحدد التقسيم الإداري للسلطنة:

الشكل (4):

التقسيم الإداري لسلطنة بروناي دار السلام



المصدر:

http://geography.about.com/gi/dynamic/offsite.htm?zi=1/XJ&sdn=geography&cdn=education&tm=3&gps=96_328_1276_639&f=00&su=p897.3.336.ip_&tt=0&bt=0&bts=0&zu=http%3A/www.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/brunei.gif

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن السلطنة²⁴⁶:

يعتقد أن الإسلام دخل في سلطنة بروناي دار السلام في القرن الثالث عشر عن طريق دعاة وتجار مسلمين من توماسيك (الاسم القديم لجمهورية سنغافورة). وما بين قرني الخامس عشر

²⁴⁶ انظر Brunei Press. 2002. "Borneo Bulletin Brunei Yearbook: Key Information On Brunei 2002". *About Brunei: History*. Brunei Darussalam. p. 59 – 64.

والسابع عشر، وصلت سلطنة بروناي دار السلام إلى قمة الشهرة والتمجيد، وأصبحت إمبراطورية إسلامية عظيمة ومشهورة في جنوب شرق آسيا. وأخذت السلطنة دوراً حاسماً في نشر الدعوة الإسلامية إلى بلدان مجاورة لها، وحتى أن سجل التاريخ إمتدت سيطرة السلطنة لتشمل جزيرة بورنيو كلها وأرخبيل سولو والجزر الواقعة قبالة الطرف الشمالي الغربي من الجزيرة (شمال فلبين).

بدأت الإمبراطورية بالتراجع بعد إجبارها على التنازل عن ولاية سارواك لجيمس بروك الإنجليزي والتنازل عن ولاية صباح لشركة شمال بورنيو المسجلة البريطانية. ومن هذا المنطلق، شيئاً فشيئاً تسقط الولايات البروناوية الأخرى تسقط في يد المستعمرين حتى أن ضاعت السلطنة معظم أراضيها في غمضة عين إلى بلد صغير. ففي عام 1888م، جرى الاتفاق بين حكومتي البروناوية والبريطانية في وضع السلطنة تحت حماية الجيش البريطاني، مع الشروط؛ أن لا تزول السلطنة متمتعاً بالسيادة المطلقة، والسلطان هو المسؤول الأعلى في تحقيق مصالح الرعية والحاكم للشؤون الداخلية في البلاد. وأمّا الشؤون الخارجية فهي تحت إشراف واستشارة الحكومة البريطانية المحمية.

استعادت السلطنة استقلالها من المملكة المتحدة في 1 يناير عام 1984م. وهي تمارس الآن نظام الحكم الملكي الوراثي. السلطان هو رئيس الدولة، ورئيس الدين، ورئيس الوزراء، وزير

الدفاع، وأيضاً وزير المالية. فلا يوجد صراع للأحزاب للوصول إلى الحكم، وبالتالي تتمتع السلطنة بالطمأنينة والأمان والسلام، كما تتمتع بالاستقرار المستديم في السياسة والاجتماعية.

المطلب الثالث: الحالة الاقتصادية بالسلطنة:

تتميز سلطنة بروناي دار السلام - على الرغم من حجمها الصغير - بذات الدخل المرتفع على مستوى العالم. ويشير الإحصاء الحكومي للأعوام 2001م - 2005م إلى أن إجمالي الدخل القومي الحقيقي يساوي 5.6 مليار دولار بروناوي سنوياً²⁴⁷، بينما الدخل الفردي - كما جاء في الإحصاء لعام 2006م - يساوي 47,964 ألف دولار بروناوي سنوياً²⁴⁸.

إن الإنتاج الرئيسي للسلطنة هو النفط الخام والغاز الطبيعي. هما الداعم الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني حيث يشكل إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر إنتاج النفط بحوالي 209,000 برميل يومياً والغاز الطبيعي بحوالي 1,000 تريليون برميل يومياً. وتحتل سلطنة بروناي دار السلام المرتبة الثالثة من حيث إنتاج النفط الخام في جنوب

²⁴⁷ n.a. 8 September 2009. "Ke Arah Menggalakkan Perkongsian Sektor Awam Dan Swasta". *Sekilas Tinjau Perancangan Kemajuan Jangka Panjang Negara Brunei Darussalam*. <http://www.brunet.bn/news/pelita/19mac/sekilas.htm>.

²⁴⁸ Kementerian Hal Ehwal Ugama Negara Brunei Darussalam. 8 September 2009. "Petikan Titah". *Sumber Maklumat Islam Negara Brunei Darussalam*. http://www.religious-affairs.gov.bn/index.php?ch=bm_titahhm&pg=bm_about_titahhm&ac=50.

شرق آسيا بعد ماليزيا وإندونيسيا، والمترتبة الرابعة من حيث إنتاج الغاز الطبيعي في العالم²⁴⁹. ونظراً إلى عدم توافر مصادر طبيعية أخرى غير النفط الخام والغاز الطبيعي، تبذل الحكومة البروناوية جهودها في تطوير وتنوع أنشطة اقتصادية أخرى، منها النشاط الزراعي. وتقوم الحكومة بتنظيم وتخطيط نشاطاتها الاقتصادية ضمن خطط التنمية الخمسية (أي لمدة خمس سنوات متتالية) سعياً لتحقيق الهدف المنشود. والجدول الآتي يشير إلى الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي في السلطنة:

الجدول (1):

الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي في سلطنة بروناي دار السلام
بين الأعوام 2001م - 2007م

Real GDP by Economic Activity, 2001-2007 (in millions of Brunei dollars, 2000 prices)							
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Real GDP	10,630.0	11,041.5	11,361.5	11,419.4	11,463.7	11,967.8	12,042.0
Percentage change	-	3.9	2.9	0.5	0.4	4.4	0.6
National Products	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Oil and gas sector	5,967.5	6,155.8	6,331.7	6,365.3	6,201.3	6,469.9	6,024.3
Percentage change	-	3.2	4.5	-1.0	-2.6	4.3	-6.9
Vegetables and fruits	22.4	23.9	30.0	31.7	31.3	27.3	28.6
Percentage change	-	6.7	20.5	5.7	-1.3	-12.8	4.8
Livestock and poultry	42.8	46.9	44.6	51.2	43.8	49.4	50.8
Percentage change	-	9.5	9.1	14.8	-14.5	12.6	3.0
Forestry	3.9	4.2	4.4	5.1	5.3	5.4	4.9
Percentage change	-	7.7	4.8	15.9	3.9	1.0	-8.5
Fishery	43.1	49.0	52.4	59.1	68.5	52.2	43.9
Percentage change	-	13.7	6.9	12.8	15.9	-23.8	-16.0
Wearing apparel and textile	166.6	22.2	165.1	165.9	173.5	135.0	137.0
Percentage change	-	33.4	-25.7	0.5	4.6	-22.2	1.5
Other manufacturing	70.9	88.1	95.7	105.4	96.6	83.8	75.5
Percentage change	-	24.2	8.7	10.1	-8.3	-13.3	-9.9

Source: International Monetary Fund, Washington DC. Brunei Darussalam: Statistical Appendix. IMF Country Report No. 09/142. May 2009.

المبحث الثاني: استقطاع الأراضي الزراعية في السلطنة.

ففي هذا المبحث، يحاول الباحث استعراض الأمور المتعلقة بالتطور التطبيقي لنظام الإذن المؤقت في سلطنة بروناي دار السلام في ضمن المطلبين التاليين:

المطلب الأول: بداية تطبيق نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي الزراعية:

لتحديد بداية تطبيق نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي الزراعية في سلطنة بروناي دار السلام بالضبط ليست عملية سهلة، وخاصة عند عدم تواجد معلومات كافية وواضحة تبين ذلك. وعن طريق المقابلة مع موظفي إدارة الأراضي، يقول بعضهم إن بداية التطبيق لهذا النظام في السلطنة كانت في ستينات²⁵⁰. إلا أن صاحب هذا الرأي لم يأت بدليل من الأدلة لتأييد رأيه. وبعد اطلاعي على المعلومات المتوفرة بين يدي، لم أجد منها ما يمكن الاستدلال بها في تأييد هذا الرأي. فهو - عندي كباحث - غير مقبول علمياً.

ويرى البعض، إن بداية التطبيق لهذا النظام بالتحديد كانت في عام 1909م. واستند

صاحب الرأي إلى المادة القانونية التي جاء في البند (الامن) من المادّة (31) في الفقرة (1) و (2)

من قانون الأراضي البروناوي عام 1909م، ونصه: "(1) يجب أن يكون مشروعاً لجلالة السلطان

المعظم في المجلس من وقت لآخر تقلد ونشر قواعد وشروط لا تتعارض مع الغرض العام من هذا

250 بنجران الحاج موري بن بنجران محمد داود. 2008. المقالة. 12 فبراير.

القانون. (2) ومن بين تلك القواعد والشروط - (الثامن) إحياء وزراعة أراضي الدولة من قبل المواطنين بالترخيص المؤقت²⁵¹. وقال صاحب هذا الرأي تأييداً لرأيه: "هذه المادة القانونية دليل واضح على وجود من يطلب أراضي الحكومة لتوظيفها في ذلك العام. وهو إذن بداية تطبيق نظام الإذن المؤقت في السلطنة"²⁵². ويخالف الباحث في فهم رسالة المادة القانونية المذكورة، بأنها مجرد إعلان رسمي من قبل الحكومة واعترافها على التعامل بنظام الإذن المؤقت للتوظيف في السلطنة، ولا يدل شيئاً على ما أدعاه صاحب الرأي الثاني.

والصحيح عندي - كما بحث - يعتقد أن بداية تطبيق نظام الإذن المؤقت للتوظيف في السلطنة كانت في أواخر عام 1948م، مستنداً بالإعلام البريطاني رقم 123/48، بتاريخ 23 ديسمبر 1948م²⁵³. فقد حددت الحكومة البريطانية أهمية في هذا الإعلام شروطاً وقيوداً خاصة لتوظيف أراضي الحكومة بالإذن المؤقت، مرفقة باستمارة طلب منح الإذن. فالشاهد هنا؛ إن تحديد الحكومة البريطانية لتلك الشروط والقيود وإصدارها استمارة طلب منح الإذن دليل جلي على وجود الناس قد تقدموا إلى الحكومة واقعياً في ذلك العام - وطلبوا منها لتمنحهم من الأراضي لتوظيفها، إذ من المعقول أنه لا فائدة من وضع الشروط وإصدار الاستمارة إن لم يوجد من يطلب الأراضي. ومن هذا المنطلق، القول الذي يقول أن بداية التطبيق الفعلي لنظام الإذن

²⁵¹ Brunei Darussalam. 1909. Brunei Land Code. Government Gazette. Chap. 40. Sec. 31 (1) & (2). Clause (viii).

²⁵² برة سورياواتي بنت الحاج بصري. 2007. المقابلة. 21 نوفمبر.

²⁵³ انظر الملحق (6): 123/48. Notification No.:

المؤقت للتوظيف في السلطنة منذ عام 1909م مرفوض وغير دقيق لأنه يخالف الواقع التشريعي والتطبيقي لهذا النظام.

المطلب الثاني: تطور نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي:

تستخدم أراضي الحكومة المستقطعة - وفقاً للشروط المنصوصة في الإعلام البريطاني رقم 123/48 - لغرضين؛ أولهما: الزراعة النباتية، والآخر: البناء السكني أو التجاري. كما أن الأراضي تقطع للاستخدام الشخصي فقط.

وبعد أن استعادت السلطنة استقلالها من المملكة المتحدة، تمتع الحكومة البروناوية بحق الحرية في تدبير شؤون الدولة والدية، كما تمتع بحق الحرية في تعديل أو استبدال أي شروط وقيود تفرضها الحكومة البريطانية على السلطنة في أيام الاستعمار. ففي 1 أغسطس عام 1986م، تم إلغاء شروط الإذن المؤقت المنصوصة في الإعلام البريطاني المذكور، وقد تم استبدالها بشروط جديدة صلاحاً للبلاد والرعية²⁵⁴. ومن هذا المطلق، بدأ التطور الجديد في تطبيق نظام الإذن المؤقت في السلطنة، حيث أعطت الحكومة فرصة واسعة للمواطنين أن يطلبوا منها الأراضي وتوظيفها بإذن مؤقت.

²⁵⁴ انظر الملحق (7): Peraturan Baru Mengenai Lesen Tumpang Sementara

ووفقاً للشروط الجديدة لنظام الإذن المؤقت، لا تقتصر أهمية استخدام أراضي الحكومة على الزراعة النباتية والبناء التجاري والسكني فحسب، بل تمتد أهميتها لتربية الحيوانات، وبناء المساكن الشعبية، وبناء المحلات الإدارية، والصناعات الخفيفة والثقيلة، وأيضاً بناء المساجد والمدارس. وأعطت الحكومة السلطة المطلقة لوزارة التنمية (بواسطة إدارة الأراضي) في تنفيذ هذا النظام. فالإدارة تحمل محل السلطان ونائبة عنه في استقطاع الأراضي ومنح الإذن (أي الترخيص) المؤقت للمؤهلين والراغبين في توظيفها وعمارتها.

ومن أجل رفع مستوى قدرة نظام الإذن المؤقت للتوظيف في تحقيق التنمية الزراعية، في عام 1994م أوقفت الحكومة عملية استقطاع الأراضي لأشخاص معينين، ويتم استقطاعها لجمعيات تعاونية زراعية، ضمن برنامج ما يسمى بالبرنامج التنمية الزراعية الريفية²⁵⁵.

المبحث الثالث: برنامج التنمية الزراعية الريفية

سيوضح هذا المبحث أهداف وشروط نظام الإذن المؤقت في برنامج التنمية الزراعية الريفية، كما سيوضح إجراءات منح الترخيص المؤقت للتوظيف في المطلبين الآتين:

²⁵⁵ بزة سورياواتي بنت الحاج بصري. 2007. المقابلة. 21 نوفمبر.

المطلب الأول: أهداف وشروط برنامج التنمية الزراعية الريفية:

يهدف برنامج التنمية الزراعية الريفية إلى تحقيق الأمور التالية²⁵⁶:

1. رفع قدرة الأراضي الزراعية المستقطعة في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجات المواطنين في الاستهلاك الزراعي.
2. جعل زراعة الفواكه عملية رئيسية في الأراضي المستقطعة لتمثل "جزيرة الفاكهة" الجميلة والهادئة التي تحتفظ فيها فواكه متنوعة مثل الدوريان، والرمبوتان، واللانسات وغيرها من الفواكه الاستوائية، وسوف تجذب إليها سياحاً من داخل السلطنة وخارجها.
3. جعل الأراضي الزراعية المستقطعة أماكن خاصة لأداء نشاطات اجتماعية - في قرية ما - حتى تعيش مجتمعات عيشة مطمئنة ومتناسقة بين أفرادها.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف السامية، حددت وزارة التنمية عدة شروط إضافية لمنح

الإذن المؤقت نذكرها كالاتي²⁵⁷:

²⁵⁶ بنجران الحاج موري بن بنجران محمد داود. 2008. *المقابلة*. 12 فبراير. بزة سورياواتي بنت الحاج بصري. 2007. *المقابلة*. 21 نوفمبر. خير الدين بن الحاج متالي. 2008. "نظام إقطاع الأراضي الزراعية من منظور الاقتصاد الإسلامي: دراسة حالة سلطنة بروناي دار السلام". *المقابلة*. 29 مارس. جعفر بن الحاج إليم. 2008. "نظام إقطاع الأراضي الزراعية من منظور الاقتصاد الإسلامي: دراسة حالة سلطنة بروناي دار السلام". *المقابلة*. 24 مايو.

²⁵⁷ انظر الملحق (8): Surat Dato Setiausaha Tetap Kementerian Pembangunan kepada Setiausaha Tetap Kementerian Perindustrian & Sumber-Sumber Utama.

1. تسمح لإدارة الأراضي منح الإذن المؤقت للجمعيات التعاونية الزراعية - التي ترغب في توظيف الأراضي - وذلك بعد اتخاذ لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية (على مستوى المنطقة) قرارها بصلاحيات الأراضي المطلوبة للاستعمال الزراعي، وبعد موافقة لجنة التنمية الزراعية الريفية (على المستوى الوطني) على القرار الذي تم تدارسه لجنة التقني.
2. وفي منح الإذن المؤقت تلتزم إدارة الأراضي مراعاة شروط برنامج التنمية الزراعية الريفية، ومراجعة شروط نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي عام 1986م.
3. تعمل وزارة الصناعات والموارد الأساسية (بواسطة إدارة الزراعة) بمنصب السكرتيرة للجنة التنمية الزراعية الريفية (على مستوى المنطقة والمستوى الوطني معاً).
4. تسمح للجمعيات التعاونية الزراعية زراعة أشجار الفواكه من ذوات الجذور الثابتة في الأراضي المستقطعة، بالإضافة إلى زراعة النباتات والخضار.
5. هذا البرنامج مقيد أيضاً بالشروط الآتية:
 - أ. يمنح الإذن المؤقت للتوظيف للجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة والتي وافقت عليها لجنة التنمية الزراعية الريفية.
 - ب. تستخدم الأراضي المستقطعة للنشاط الزراعي فقط لا للبناء.
 - ج. لا تملك الجمعيات التعاونية رقبة الأرض، بل تبقى في ملكية الحكومة.

د. إن وزارة الصناعات والموارد الأساسية - بواسطة إدارة الزراعة - مسؤولة عن مراقبة

وتقييم الأداء الزراعي في الأراضي المستقطعة، كما أنها مسؤولة عن إعداد اتفاقيات
متعلقة مع الجمعيات التعاونية الزراعية.

هـ. على الجمعيات التعاونية الزراعية مراعاة شروط برنامج التنمية الزراعية الريفية وأيضاً

شروط نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي عام 1986م. الإخلال بأي شروط

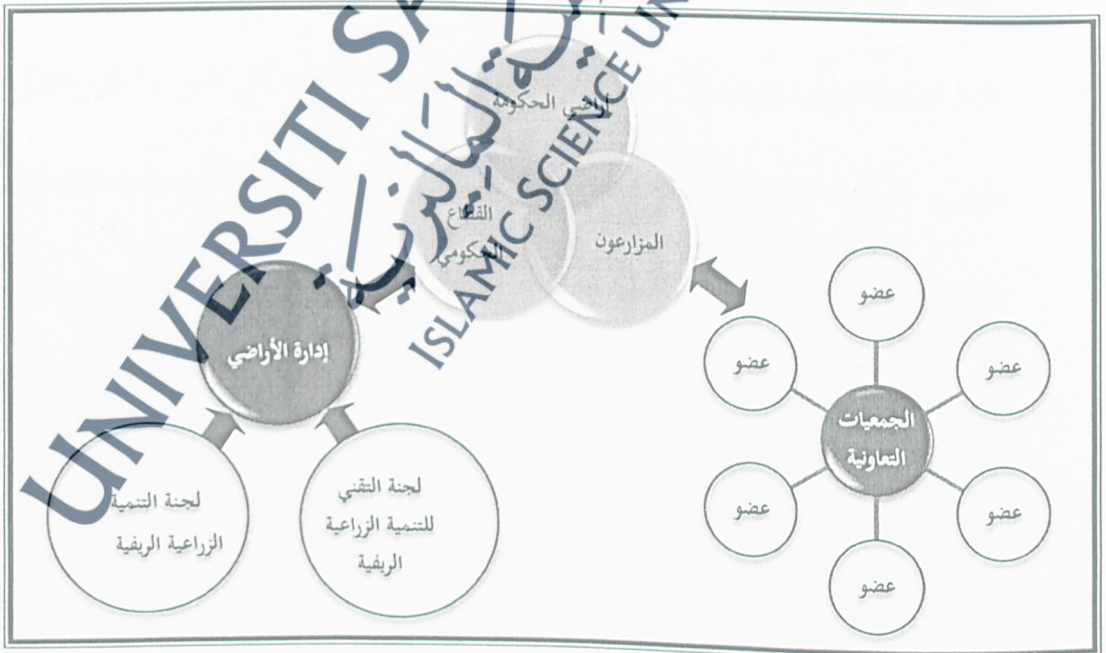
سيفؤدي إلى استرجاع الأراضي وإلغاء الإذن المؤقت للتوظيف.

ومما سبق يلاحظ، يمكن توضيح مكونات نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي الزراعية في

سلطنة بروناي دار السلام بالشكل الآتي:

الشكل (5):

مكونات نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي الزراعية



أولاً: أراضي الحكومة: تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية أولاً بتعيين الأراضي التابعة للحكومة وإعداد الخريطة الأولية للأراضي المقصودة تحديداً لموقعها ومساحتها وحدودها²⁵⁸.

ثانياً: القطاع الحكومي: يخضع تطبيق نظام الإذن المؤقت للتوظيف لرقابة الجهات الحكومية العديدة وهي:

1. إدارة الأراضي: تخضع الأراضي المستقطعة جميعها لسيطرة إدارة الأراضي، فهي مسؤولة عن مراقبة سير العمل الزراعي وفقاً بقانون الأراضي وبشروط وقيود تكفيق هذا النظام.
2. لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية²⁵⁹: هي اللجنة المسؤولة عن اتخاذ آليات أساسية في عملية فتح أراضي الحكومة والقيام بإشراف العمليات الزراعية التي تقوم بها الجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى المنطقة.
3. لجنة التنمية الزراعية الريفية²⁶⁰: تلعب هذه اللجنة نفس المسؤولية التي تقوم بها لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية، ولكن على المستوى الوطني. والجدير بالذكر، أن اللجنتين المذكورتين تتكون من إحدى عشر أعضاء وهي: إدارة الأراضي، إدارة الزراعة، وإدارة الجمعيات التعاونية، وإدارة تصميم المدن والقرى، وإدارة الطبيعة والبنية والحدائق، وإدارة

²⁵⁸ برة سورياواتي بنت الحاج بصري. 2007. المقابلة. 21 نوفمبر.

²⁵⁹ انظر الملحق (10): Tugas dan Tanggungjawab Jawatankuasa Teknikal KPLB

²⁶⁰ انظر الملحق (9): Tugas dan Tanggungjawab Jawatankuasa KPLB

الحراجة، وإدارة البلديات، وإدارة الإعلام، وإدارة الولايات، وإدارة الصناعات، وأيضاً

إدارة الكهرباء.²⁶¹

ثالثاً: الجمعيات التعاونية الزراعية: تتكون الجمعيات من الأعضاء المزارعين الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية²⁶²:

1. أن يكونوا مقيمين إقامة دائمة في سلطنة بروناي دار السلام.
 2. أن يكونوا قد أكملوا 18 من العمر عند مشاركتهم الجمعيات، وأن يتمتعوا بالصحة البدنية اللازمة للقيام بالعمل الزراعي.
 3. أن يكونوا من أهل القرية التي يطلبون منحهم أرضاً فيها.
 4. أن لا يشاركوا إلا في جمعية واحدة فقط.
 5. أن لا يكونوا قد حصلوا سابقاً على قطعة أرض منحة من قبل الدولة.
- وتركت الحكومة لكل من الجمعيات التعاونية الزراعية حرية التفكير والتنظيم في الأمور المتعلقة بالزراعة مثل توزيع الأراضي بين الأعضاء المشاركين، وتنظيم العمل، وتحديد أنواع الزراعة، واختيار أسلوب الزراعة... الخ.

²⁶¹ انظر الملحق (11): Ahli Kumpulan Kerja dalam Jawatankuasa Teknikal KPLB

²⁶² Kementerian Perindustrian Dan Sumber-Sumber Utama Negara Brunei Darussalam, n.d. *Buku Panduan Program KPLB*, p. 3.

وقبل أن نخلص هذا المطلب، من المفيد جداً أن نقوم بمقارنة بين نظام إقطاع الأراضي الزراعية في الفكر الإسلامي ونظام الإذن المؤقت للتوظيف المطبق في سلطنة بروناي دار السلام. وما سبق توضيحه، نلاحظ هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين النظامين. ونذكرها كما يلي:

1. أوجه الاتفاق: يتفق نظام الإذن المؤقت للتوظيف مع نظام إقطاع الأراضي الزراعية في

الفكر الإسلامي من عدة أوجه:

أ. من حيث الرقابة: خضوعهما لرقابة الحكومة والتقيّد بالقرارات الصادرة عنها.

ب. من حيث الاستخدام: تستخدم الأراضي الزراعية المستقطعة للزراعة.

ج. من حيث هدف الإقطاع: تحقيق التنمية الاقتصادية، أي العمارة في الاصطلاح

الفقهي.

د. من حيث الشروط: يتفق شروط نظام الإذن المؤقت للتوظيف مع أحكام إقطاع

الأراضي الزراعية من نواحي مختلفة.

- شرط إذن الإمام أو من يقوم مقامه: لا يجوز لأحد أن يبادر إلى إحياء

الأراضي بدون إذن الإمام أو نائبه أو تعيين من قبل الدولة. الناس

يتقدمون إلى الإمام أو نائبه يطلبون منه ليمنحهم من تلك الأراضي

ليقوموا بإحيائها وعمارتها.

- شرط المستقطع: أن يكون المستقطع من المواطنين مع عدم اشتراط

إسلامه، وأن يكون قادراً على الإعمار. وإن ترك العمارة تنزع الأرض من

يده، وتعطى لمن هو أقدر على ذلك.

- نوع الأراضي المستقطعة: هي الأراضي الدائرة المنفكة عن الاختصاصات

وعن ملك معصوم، وتقطع الأراضي - انتفاعاً لا تملكاً - في نطاق

قدرة المستقطع على إحيائها فقط. وإن عجز عن الإحياء لكثرتها أعطاه

الإمام أو نائبه ما قبله على إحيائها فقط ورد الباقي.

- دية الضرائب (الخراج): يفرض على المستقطع الخراج حسب القرارات

الصادرة عن الحكومة تأسيساً على نظام المساحة.

2. أوجه الاختلاف: ويختلف نظام الإذن المؤقت للتوظيف عن نظام إقطاع الأراضي الزراعية

في الإسلام من ثلاثة أوجه أخرى وهي:

أ. من حيث التشريع: إن مصدر تشريع نظام الإذن المؤقت للتوظيف هو النظام

الاستعماري الإنجليزي، بينما نظام إقطاع الأراضي الإسلامي هو تشريع

إلهي.

ب. من حيث الاصطلاح: إن النظام المطبق في سلطنة بروناي دار السلام، يطلق عليه اسم "نظام الإذن المؤقت للتوظيف". بينما النظام المشروع في الفكر الإسلامي يطلق عليه اسم "نظام إقطاع الأراضي".

ج. من حيث مدة صلاحية الإذن (أي التحجير في الفقه الإسلامي): في ظل نظام الإذن المؤقت، يعطى المستقطع مدة سنة كاملة فقط لاستصلاح الأرض وتدير مصلحتها. ويعطى المستقطع في الفقه الإسلامي مدة ثلاث سنين ليثبت قدرته على إحياء الأرض.

وعن طريق هذه المقارنة السريعة بين نظام الإذن المؤقت للتوظيف ونظام إقطاع الأراضي الزراعية في الإسلام، يلاحظ أن خصائص نظام الإذن المؤقت متشابهة كثيراً بخصائص نظام إقطاع الأراضي الإسلامي. ولا يظن الباحث أن هذا التشابه يحدث بالصدفة، وإنما قد يكون أحد النظامين مشتق من الآخر. أما القول بأن نظام الإقطاع في الإسلام مشتق من النظام الاستعماري الإنجليزي فهو مرفوض تماماً لأن نظام الإقطاع هو نظام إسلامي مميز وأصيل في الوقت ذاته وله منهجه الفريد، فلا يرجع إلى فلسفة المذهب الفردي (الفلسفة الكلاسيكية) ولا يرجع كذلك إلى فلسفة المذهب الجماعي (الفلسفة الراديكالية). وتأسيساً على ذلك، يُعتقد أن

نظام الإذن المؤقت للتوظيف المطبق حالياً في السلطنة مشتق من نظام إقطاع الأراضي الزراعية في الإسلام.

المطلب الثاني: إجراءات منح الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي الزراعية:

يمكن توضيح إجراءات منح الإذن المؤقت للتوظيف للجمعيات التعاونية الزراعية كالآتي:

الفرع الأول: طلب منح الإذن المؤقت:

1.

تقديم الطلب:

على الجمعيات التعاونية الزراعية تعيين أرضاً محددة أولاً، وإملاء استمارة طلب توظيف

الأراضي بالإذن المؤقت²⁶³، ثم إرسالها إلى مجلس المشاورة في المنطقة أو القرية التي تقع فيها

الأرض المطلوبة²⁶⁴ مرفقاً بالوثائق التالية²⁶⁵:

أ. الخريطة الأولية للأرض المقصودة تحديداً مساحتها وحلودها.

ب. تسليم خطة العمل الزراعي.

²⁶³ انظر الملحق (12): Borang Permohonan Bagi Mendapatkan Kebenaran Menduduki Tanah Kerajaan Secara

LTS

²⁶⁴ Kementerian Perindustrian Dan Sumber-Sumber Utama Negara Brunei Darussalam. n.d. *Buku Panduan Program KPLB*. p. 5.

²⁶⁵ بنجران الحاج موري بن بنجران محمد داود. 2008. *المقابلة*. 12 فبراير. بزة سورباواني بنت الحاج بصري. 2007. *المقابلة*. 21 نوفمبر.

ويقوم مجلس المشاورة بإرسال الطلب إلى لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية لتقوم بمعاينة

الأرض المطلوبة.

2. معاينة الأرض واتخاذ القرار على مستوى المنطقة²⁶⁶:

للتأكد من صلاحية الأرض المطلوبة وملائمتها للاستخدام الزراعي، تقوم لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية أولاً بمعاينة الأرض، وتأخذ هذه العملية عادة مدة زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل أن تتمكن اللجنة من اتخاذ أي قرار مناسب إما بقبول طلب منح الإذن أو رفضه. ستقوم أعضاء اللجنة بدراسة حالات الأرض من وجهات مختلفة؛ منها التأكد من موقعها الجغرافي، وإثبات عدم تورطها بالشوارع العامة أو المشاريع الحكومية، وأيضاً إثبات عدم تملكها لأحد وغير ذلك.

والجدير بالذكر، تعتبر ملاحظات إدارة الزراعة تأييداً قوية في اتخاذ القرار المناسب، وذلك لأن الإدارة بما لديها من خبرات واختصاصات يمكنها التعرف على ملائمة الأرض أو عدم ملائمتها للاستخدام الزراعي. وفي هذا، يقول بنجران الحاج موري بن بنجران محمد داود: "يؤجل قرار اللجنة عند هذا المستوى حتى تقدم إدارة الزراعة ملاحظاتها عن الأرض المطلوبة²⁶⁷".

²⁶⁶ جعفر بن الحاج إليم. 2008. المقابلة. 24 مايو.

²⁶⁷ بنجران الحاج موري بن بنجران محمد داود. 2008. المقابلة. 12 فبراير.

أما طبيعة الدراسة التي تقوم بها إدارة الزراعة في الأرض فهي تمثل الآتي:

- أ. فحص صلاحية الأرض لعملية الزراعة²⁶⁸: من حيث الفن الزراعي، يجب أن تكون الأرض صالحة للزراعة. ووفقاً للطوبوغرافي (أي السمات السطحية للأرض) - حسب المعيار الذي تستند إليها الحكومة - الأرض المرتفعة من ذات الانحدار ما فوق 36 درجة ممنوعة من زراعتها خوفاً من وقوع انهيارات أرضية. وإن كانت نسبة الانحدار ما بين 15 - 36 درجة، فلا مانع من زراعتها، ولكن أن تعمل بطريقة شبه مستوية.
- ب. فحص مكونات التربة وخصوبة الأرض²⁶⁹: تستخدم إدارة الزراعة قاعدتين أساسيتين للتعرف على خصوبة الأرض أو عدم خصوبتها؛ أولى هما، بالنظر إلى النباتات الطبيعية التي تنبت على سطح الأرض. والأخرى، بتخذ نماذج من التربة واختبارها في مختبر القسم الجيولوجي والنباتي وأيضاً في مختبر قسم إنباء الفواكه. ثم تقوم إدارة الزراعة بإعداد ملاحظاتها عن الأرض وفقاً لنتائج الاختبارات.
- ج. توافر البنية التحتية في الأرض المطلوبة للزراعة على الأقل، توجد في الأرض المطلوبة طريقة بريّة للوصول إليها حتى تتمكن الجمعيات من أداء مهمتها الزراعية.

²⁶⁸ جعفر بن الحاج إليم. 2008. المقالة. 24 مايو.

²⁶⁹ خير الدين بن الحاج متالي. 2008. المقالة. 29 مارس.

²⁷⁰ جعفر بن الحاج إليم. 2008. المقالة. 24 مايو.

عموماً، تقوم أعضاء لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية بإعداد ملاحظاتها عن الأرض المطلوبة وتسلمها إلى السكرتيرة. وستعقد اللجنة - في وقت لاحق - اجتماعاً مع أعضائها لإعادة النظر في الملاحظات ومناقشتها، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب. وأخيراً، ترفع السكرتيرة ذلك القرار إلى لجنة التنمية الزراعية الريفية للحصول على الموافقة.

3. الموافقة على منح الإذن المؤقت للتوظيف²⁷¹:

ستقوم لجنة التنمية الزراعية الريفية - في اجتماعها المنعقد على المستوى الوطني - بتعيين الطلبات المقبولة (وفقاً للقرارات التي تم تدارسها لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية على مستوى المنطقة) وإصدار موافقه عليها. وترفع اللجنة تلك الموافقة إلى إدارة الأراضي لتمنح الإذن المؤقت للتوظيف للجمعيات التعاونية الزراعية. أما بالنسبة للطلبات المرفوضة، إن لا تزال الجمعيات متحمساً لتوظيف أراضي الحكومة والمشاركة في برنامج التنمية الزراعية الريفية، فعليها أن تقدم طلباً جديداً وإتباع إجراءات منح الإذن المؤقت من جديد.

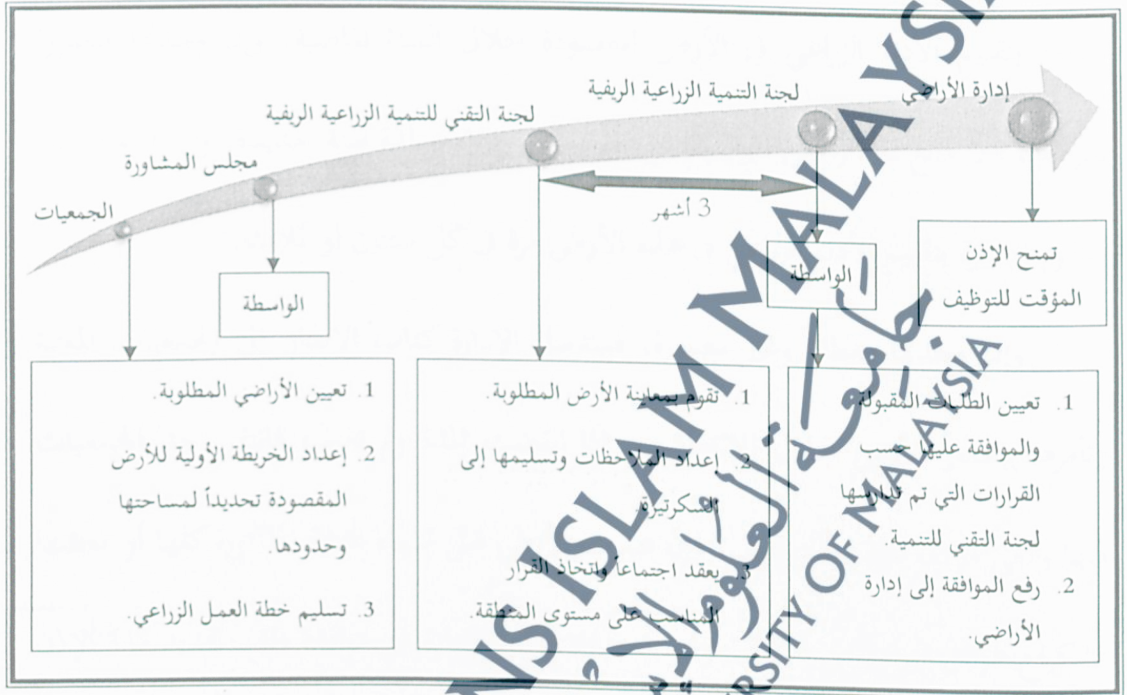
وما سبق، يمكن تلخيص إجراءات منح الإذن المؤقت للتوظيف في برنامج التنمية الزراعية

الريفية في السلطنة بالشكل الآتي:

²⁷¹ جعفر بن الحاج إيليم، 2008، المقابلة، 24 مايو.

الشكل (6):

إجراءات منح الإذن المؤقت للتوظيف



الفرع الثاني: طلب تمديد مدة الإذن المؤقت للتوظيف:

تعطى الجمعيات التعاونية الزراعية الإذن المؤقت للتوظيف الأراضي المستقطعة لمدة أقصاها سنة كاملة من تاريخ منح الإذن. من حيث المبدأ، تعود الأراضي جميعها إلى الحكومة عند انتهاء مدة صلاحية الإذن. ولكن، إن لا تزال الجمعيات راغبة في استمرار العمل الزراعي، فيمكنها مراجعة إدارة الأراضي مباشرة وتقديم طلب تمديد الإذن لمدة سنة جديدة.

وفي هذه المرحلة على الجمعيات إملاء استمارة طلب تمديد الإذن لتوظيف أراضي الحكومة²⁷³ وتسليمها مباشرة إلى إدارة الأراضي. فالإدارة - قبل الموافقة على تمديد الإذن - ستقوم بتقييم الأداء الزراعي في الأرض المقصودة خلال السنة الماضية. وإن وجدتها معمورة بالزراعة، فلا مانع للإدارة من الموافقة على طلب تمديد الإذن لمدة سنة جديدة. وفي هذه الحالة، ستقوم الإدارة بتقييم الأداء الزراعي في هذه الأرض مرة في كل سنتين أو ثلاث.

وإن وجدت الأرض معطلة وغير معمورة، فسترسل الإدارة كتاب الإنذار إلى الجمعيات المعنية وتأمرها بإعمار الأرض خلال ثلاثة أشهر. إذا انقضت المدة ولم تعمر، فانتفى حق الجمعيات منها وألغى الإذن المؤقت للتوظيف. وإن عميت الأرض قبل انتهاء الفترة المذكورة كلها أو بعضها - كرفع عوائق الزراعة من أعشاب ونحوها - فلا مانع للإدارة من موافقة طلب تمديد مدة الإذن للتوظيف لمدة سنة جديدة. إلا في حالة عجز الجمعيات عن عمارة الأرض كلها، فستعطي الإدارة قدر ما استطاعت الجمعيات من أحيائها فقط وتأخذ للباقي⁽¹⁾. وفي هذه الحالة، ستقوم الإدارة بتقييم الأداء الزراعي في تلك الأرض في السنة التالية، وذلك عندما تتقدم الجمعيات إلى الإدارة طلباً لتمديد مدة الإذن للتوظيف. وإن وجدت معمورة بالزراعة، فعطى الإدارة موافقتها على طلب التمديد، وستقوم بتقييم الأداء الزراعي في الأرض مرة في كل سنتين أو ثلاث.

273 انظر الملحق (13): Borang Permohonan Menyambung Kebenaran Menggunakan Tanah Kerajaan Secara

Lesen Tumpang Sementara

(1) بنجران الحاج موري بن بنجران محمد داود. 2008. المقابلة. 12 فبراير.

ويمكن توضيح إجراءات طلب تمديد مدة الإذن المؤقت للتوظيف بالشكل الآتي:

الشكل (7):

إجراءات تمديد مدة الإذن المؤقت للتوظيف

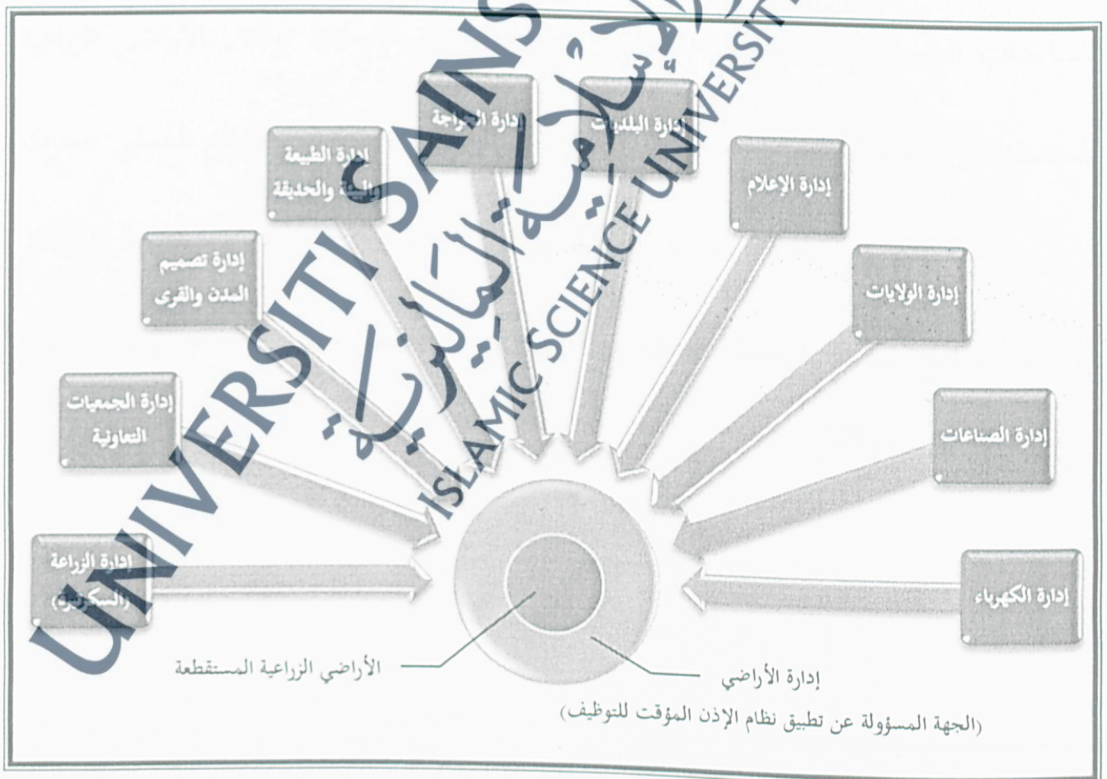


المبحث الرابع: مسؤولية الحكومة نحو إنجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت.

إن نجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت للتوظيف في تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على عاتق أعضاء الهيئات التنموية الزراعية الريفية (على مستوى المنطقة والمستوى الوطني) في منح المساعدات والنفقات اللازمة للجمعيات التعاونية الزراعية لأداء مهمتها الزراعية في الأراضي المستقطعة. ويمكن توضيح مسؤولية أعضاء الهيئتين نحو إنجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت في السلطنة عن طريق عرض هيكل تنظيم الإدارات الحكومية في برنامج التنمية الزراعية الريفية الآتي:

الشكل (8):

تنظيم الإدارات الحكومية في برنامج التنمية الزراعية الريفية



يوضح الشكل (8)، أن الأراضي الزراعية المستقطعة داخلة في سيطرة إدارة الأراضي، فالإدارة مطالبة بدورها بصورة مباشرة في مراقبة العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة. ومنح كل أنواع المساعدات اللازمة التي تحتاج إليها الجمعيات التعاونية الزراعية في عملية التوظيف. أما الإدارات الحكومية الأخرى فهي ستمنح مساعدات أخرى في نطاق اختصاصاتها المختلفة وتوزيعها بواسطة إدارة الأراضي.

وبهذه الصورة التنظيمية في تطبيق نظام الإذن المؤقت في سلطنة بروناي دار السلام، يظهر لي - كباحث - أن يكون النظام كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في المجال الزراعي، إذ يلاحظ من الشكل (8) أن الإدارات الحكومية كلها تتحد كأسرة واحدة في منح المساعدات الضرورية إلى الجمعيات التعاونية الزراعية، فبقدر الإمكان توظف الأراضي الزراعية المستقطعة إلى حده الأقصى، وبالتالي سيرفع الإنتاج. ولكن، بالتأمل إلى الواقع العملي عجزت الإدارات الحكومية عن منح المساعدات إلى الجمعيات بسبب عدم توافر ميزانية خاصة في إنجاز في إنجاز برنامج التنمية الزراعية الريفية، وبالتالي يتهدد إلى ضعف تطبيق نظام الإذن المؤقت للتوظيف في السلطنة²⁷⁴.

274 بنجران الحاج موري بن بنجران محمد داود. 2008. المقابلة. 12 فبراير. بزة سورباواني بنت الحاج بصري. 2008. المقابلة. 21 نوفمبر.

وإضافة إلى مشكلة عدم توافر الميزانية، تعاني الإدارات الحكومية أيضاً مشكلة صعوبة توزيع المساعدات على الجمعيات بصورة مستمرة لأن مدة صلاحية الإذن للتوظيف محدودة لمدة سنة فقط²⁷⁵. فعجزت الإدارات المعنية عن أن تلعب دورها في دعم النشاط الزراعي في الأراضي المستقطعة، ومن ثم فشل برنامج التنمية الزراعية الريفية عن تحقيق أهدافه المنشودة.

ومهما يكن الأمر، حاولت وزارة الصناعات والموارد الأساسية (بواسطة إدارة الزراعة) توفير مساعدات وخدمات - بقدر استطاعتها - حتى تتمكن الجمعيات التعاونية الزراعية من أداء واجباتها التوظيفية في الأراضي المستقطعة. وأهم تلك المساعدات والخدمات نذكرها ما يأتي:

المطلب الأول: الرقابة على العمل الزراعي²⁷⁶:
تقوم إدارة الزراعة برقابة العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة، إلا أن مواعيد الرقابة محدودة، فهي لا تتجاوز عن 18 ساعة شهرياً فقط (أي 3 أيام في كل شهر، وفي كل يوم 6 ساعات). ويرجع سبب ذلك إلى سببين رئيسيين:

1. محدودية الموظفين: ويقدر عدد الموظفين في إدارة الزراعة بنسبة 1:128 من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية. لا تستطيع الإدارة القيام برقابة العمل الزراعي لكل من

²⁷⁵ جعفر بن الحاج إليم. 2008. المقابلة. 24 مايو.

²⁷⁶ المرجع السابق.

الأعضاء فرداً فرداً. إن مسؤولية الرقابة متروكة على منظمي الجمعيات التعاونية الزراعية.

بينما الإدارة ستقوم فقط بلقاء هؤلاء المنظمين وجمع بيانات وتقارير عملية الزراعة.

2. الاندواجية في حمل المسؤولية: غير الأراضي المستقطعة، تقوم إدارة الزراعة أيضاً برقابة

العمل الزراعي في مناطق زراعية أخرى تسمى بـ "مناطق التنمية الزراعية" (KKP). ونظراً

إلى خصوع هذه المناطق لسيطرة الإدارة، أعطت معظم أوقاتها الرقابية في هذه المناطق

حوالي 54 ساعة شهرياً.

277

المطلب الثاني: منح الحوافز الزراعية

تمنح إدارة الزراعة حوافز زراعية مختلفة إلى جميع المزارعين الذين يعملون في الأراضي المستقطعة

والذين يعملون في مناطق التنمية الزراعية على حد سواء دون محاباة. وتتنوع تلك الحوافز إلى

أنواع، وهي الأسمدة الطبيعية، والمواد الكيميائية، والمكينات، والآلات... والخب. وهي تباع بأسعار

رخيصة مع الخصم 50% من قيمتها السوقية. إلا أن الإدارة لا تبعتها عشوائياً خوفاً من إساءة

استخدامها من قبل المزارعين. ومن ثم، تقوم الإدارة أولاً بالتحأكد من حاجات المزارعين - نحو

الحوافز - عن طريق التعرف على حجم الأراضي الزراعية، والتعرف على نوعية الزراعة التي

يزرعونها. ثم تقوم الإدارة بمتابعة سير العمل الزراعي دورياً ومتابعة مستمرة لقوائم الجرد الشرائية

لكل المزارعين.

وللحصول على تلك الحوافز، ينبغي على كل المزارعين تسجيل أسمائهم في إدارة الزراعة

أولاً، ودفع رسوم التسجيل دولاراً واحداً فقط²⁷⁸. ثم يأتون إلى المراكز الزراعية المجاورة لهم

ويظهرون بطاقات تسجيلهم إلى الموظفين المسؤولين، وإملاء استمارة "طلب الحوافز الزراعية"²⁷⁹،

ودفع الرسوم دولاراً واحداً لكل نسخة من الطلب، ودفع قيمة الحوافز كاملة، وأخذها مباشرة من

المخزن.

280

المطلب الثالث: خدمات استصلاح الأراضي

وفي ثمانينات، قامت إدارة الزراعة مع خبراء أجانب بدراسة مكثفة لأراضي السلطنة للتعرف على

مستوى خصوبتها للاستخدام الزراعي، ووصلت نتائج الدراسة إلى تحديد مناطق خصبة وصالحة

للزراعة (مساحتها 7,719.95 هكتار)²⁸¹، ويسمى الآن بـ "مناطق التنمية الزراعية" (KKP).

وعموماً، لن يواجه مزارعوها صعوبة تجهيز أراضيهم للزراعة.

278 Borang (A): Borang Pendaftaran Mendapatkan Bantuan (Insentif) Input Pertanian : (14) انظر الملحق

279 Borang (B): Borang Pendaftaran Mendapatkan Bantuan (Insentif) Input Pertanian : (15) انظر الملحق

280 خير الدين بن الحاج متالي. 2008. *المقابلة*. 29 مارس. جعفر بن الحاج إليم. 2008. *المقابلة*. 24 مايو.

281 Department Of Agriculture. 12 October 2009. *Agriculture Development Area (By Districts)*. http://www.agriculture.gov.bn/DOA2009/contents/agri_statistics/agri_KKP.html

على الرغم من أن الأراضي المستقطعة لم تدخل في عينة الدراسة - باعتبارها خارجة عن نطاق سيطرة إدارة الزراعة - تؤكد الإدارة أنها ما زالت صالحة للاستخدام الزراعي بشرط أن تزرع الأراضي وتصلح بطرق صحيحة. وإذا رفع عضو من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية شكوى بخصوص صعوبة تجهيز أراضيهم لعدم خصوبتها، فستقوم إدارة الزراعة بأخذ نماذج من التربة لإجراء الاختبار. وإن وجدتها رداءة، فستقوم الإدارة بقدر الإمكان استصلاحها إلى مستوى مناسب صالحة للاستخدام الزراعي. غير خدمة استصلاح الأراضي، تمنح إدارة الزراعة أيضاً خدمة حفر القنوات والآبار، وإعداد الطرق والجسور في الأراضي المستقطعة بقدر ما تهيأ لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية من القيام بعملياتهم الزراعية.

المبحث الخامس: نواقص ومشكلات مبادئ نظام الإذن المؤقت في السلطنة.

وعن طريق تحليل مبادئ نظام الإذن المؤقت للتوظيف ببرنامح Nivvo 8.70، يلاحظ هناك عدة أسباب رئيسة تقود إلى ضعف تطبيق هذا النظام في السلطنة. ويمكن الإشارة إلى تلك الأسباب

بالشكل الآتي:

الشكل (9):

نواقص نظام الإذن المؤقت في سلطنة بروناي دار السلام



فهذا المبحث الأخير من الفصل الثاني، سيتناقص الباحث الأمر المتعلّقة بنواقص

ومشكلات مبادئ نظام الإذن المؤقت في سلطنة بروناي دار السلام كما أشار إليها الشكل

(9)، ثم استعراض الطرق المثلى لحلها في ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: نواقص شروط وأهداف نظام الإذن المؤقت:

إن عامل العمر يلعب دوراً هاماً في تحديد مدى إمكانية المزارع أو عدم إمكانيته عن أداء واجباته التوظيفية كما ذكر كثير من الدراسات السابقة. بمجرد تحديد الحكومة الحد الأدنى من غير تحديد الحد الأقصى لعمر العضو الذي سيشترك في الجمعيات التعاونية الزراعية لا يؤمن على نجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت للتوظيف في السلطنة. وقد أثبتت الدراسة التي أجريت في ماليزيا، أن من الأسباب الرئيسة التي تقود إلى ضعف الإنتاج الزراعي وتعطيل الأراضي الزراعية هو عدم قدرة المزارعين على توظيفها لكثير منهم²⁸². وتأسيساً على ذلك، في سبيل تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجات المواطنين في الإنتاج الزراعي وتحقيق كفاءة توظيف الأراضي الزراعية، ينبغي على الحكومة تحديد السن الأعلى المناسب لمن يريد التفرغ التام في العمل الزراعي، وهو عندي - كباحث - لا يمكن في أي حال من الأحوال أن لا يتجاوز عن سن التقاعد وهو 55 عاماً وفقاً للقوانين البروناوية²⁸³.

ولكن، إن الاهتمام بعنصر العمر في حد ذاته من دون الاهتمام بعنصر دوام العمل لا يؤمن كذلك في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وذلك لأن نجاح إعمار الأراضي - كما أسلفنا - يتوقف كثيراً على عنصر الإلتقان والاستمرار والدوام. ومن هذا المنطلق، من البديهي أن

²⁸² انظر Pazim@Fazim Othman, 2003, *Pembangunan Ekonomi Malaysia Era Globalisasi*, Mohd. Rosli Mohamad & Mohamed Aslam Gulam Hassan (ed.), Kuala Lumpur: Universiti Malaya, p. 165.

²⁸³ وسيأتي تحليل أثر عنصر العمر على إمكانية توظيف الأراضي الزراعية المستقطعة في الفصل السادس من هذا البحث.

توجه الحكومة اهتمامها الكبير في إجبار أعضاء الجمعيات على دوام العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة أن لا تسمح العاملين بساعات الدوام - إمّا في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص - بمشاركة الجمعيات التعاونية الزراعية رفعا من كفاءة استخدام الأراضي والاهتفاع بخيراتها إلى أقصى درجة ممكنة²⁸⁴. وتحقيقاً لذلك، من المقترح أن تعطي الحكومة فرصة استثمار الأراضي الزراعية المستقطعة على العاطلين الراغبين في العمل، فستوظف الأراضي على وجه الاستمرار دون تعطيل، وستزيد كمية الإنتاج المعروضة، ومن ثم تتحقق التنمية المرجوة.

وأما بالنسبة لمدة صلاحية الإذن للتوظيف وهي سنة كاملة من تاريخ منح الإذن، فهي في الظاهر تتعارض تماماً مع الهدف الثاني الذي تراعي الحكومة تحقيقه في برنامج التنمية الزراعية الريفية. وذلك لأن أشجار الفواكه من ذوات الأصول الثابتة تحتاج إلى طول فترة العمل، كما تحتاج إلى فترات زمنية طويلة للإنتاج. فلا يتصور في عقل الإنسان السليم أن تنتج تلك الأشجار بل - في الغالب - لم يظهر نفاؤها خلال هذه المدة القصيرة. وفي سبيل حل هذا التعارض الظاهر بين مدة الإذن وهدف البرنامج، يجب على الحكومة إعادة النظر في اختيار مدة زمنية أنسب للتوظيف - وهي عندي كباحث - ثلاث سنوات للمبررات الآتية:

²⁸⁴ سيأتي تحليل أثر المشاركة بساعات الدوام على إمكانية توظيف الأراضي الزراعية المستقطعة في الفصل السادس من هذا البحث.

1. إذا كان نظام الإذن المؤقت المطبق حالياً في سلطنة بروناي دار السلام - بحسب اعتقادنا - مشتق من نظام إقطاع الأراضي الإسلامي، فلا مانع من العمل بحكم التحجير الذي يعطي المستقطع مدة ثلاث سنين لاستغلال إقطاعه.
2. على الرغم من أن أشجار الفواكه لا تنتج خلال ثلاث سنين، يمكن للجمعيات خلال هذه المدة الطويلة زراعة نباتات أخرى لا تحتاج إلى وقت طويل للإنتاج. فتظهر شواهد الإعمار في الأراضي بوضوح لوجود علامات الإحياء.
3. التقدير بثلاث سنين هو المدة الكافية للجمعيات التعاونية الزراعية إثبات قدراتها في إحياء الأراضي المستقطعة وتدير مصالحها؛ كرفع عوائق الزراعة، وتوفير التربة الصالحة للزراعة، وإقامة الأسوار عليها... إلخ، وإن لم تعمرها خلال هذه المدة الطويلة، فانتفى حق الجمعيات من تلك الأراضي، وتعطى لأخرى أقدر على ذلك.
4. التقدير بثلاث سنين يعطي فرصة واسعة للجمعيات على أداء متطلبات العمل الزراعي والإنتاجي، كما لديها فرصة كافية لتحسين وسائل الإنتاج، وتعمية القوى العاملة وتحسين أداؤها.
5. وإذا كانت محدودية مدة الإذن للتوظيف سبباً رئيساً لمشكلة عجز المجتمعات الزراعية الريفية عن أداء واجباتهما في منح المساعدات اللازمة للجمعيات التعاونية الزراعية، فلا شك، أن تعديل مدة الإذن إلى ثلاث سنين هو الحل الناجع للتغلب على تلك المشكلة.

المطلب الثاني: مشكلات منح الإذن المؤقت:

تؤدي إجراءات منح الإذن المؤقت للتوظيف إلى ظهور آثار سلبية، أهمها:

أولاً: إضاعة للوقت والطاقة والمال:

إن اختيار الأراضي الزراعية وتحديد مساحتها من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية تحتاج أولاً إلى اتفاق الأعضاء. وللوصول إلى الاتفاق الموحد فيما بينهم ليس أمراً سهلاً، إذ يحتاج ذلك إلى مناقشة عميقة وتأخذ عادةً مدة زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر²⁸⁵، بل قد تتجاوز المدة خمسة أشهر في بعض الجمعيات²⁸⁶. وبعد ما تم الاتفاق في اختيار الأراضي، تتطلب من الجمعيات بعدئذ تحديد مساحتها وتجهيز الخريطة الأولية لها عن طريق المسح مما يحتاج إلى تكاليف مالية عالية قد لا يتحملها بعض الجمعيات التعاونية خاصة الصغيرة منها.

ثم تقوم لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية (على مستوى المنطقة) بمعاينة الأراضي المطلوبة وتأخذ هذه العملية مدة زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر. وإن وجدتها غير ملائمة للاستخدام الزراعي - لتورطها بالشوارع العامة مثلاً أو لأي سبب من الأسباب - فعلى الجمعيات إعادة اختيار أراضي أخرى وتقوم بمسحها، وأيضاً إتباع إجراءات منح الإذن من جديد، وتقوم اللجنة

²⁸⁵ الحاج محمد بن سوكيمي. 2007. "نظام إقطاع الأراضي الزراعية من منظور الاقتصاد الإسلامي: دراسة حالة سلطنة بروناي دار السلام".

المقابلة. 19 نوفمبر.

²⁸⁶ الحاج عبد الوهاب بن الحاج ناين. 2007. المقابلة. 11 إبريل.

بمعاينة الأراضي المطلوبة مرة أخرى... وهكذا. ومن هنا، يلاحظ أن إجراءات منح الإذن للتوظيف تستغرق مدة زمنية طويلة - لا تقل عن 6-8 أشهر - كما أنها تحتاج إلى تكاليف مالية وطاقة بشرية عالية لكل من الطرفين؛ الجمعيات التعاونية الزراعية والإدارات الحكومية معاً.

ثانياً: سوء استخدام الأراضي الزراعية المستقطعة:

بعد استئصال الحكومة الأراضي الزراعية إلى الجمعيات التعاونية الزراعية، سيقوم منظمو الجمعيات بتوزيع تلك الأراضي على جميع الأعضاء على حد سواء تأسيساً على نظام المساحة دون أخذ بعين الاعتبار على عنصر القدرة على العمل في الزراعة. إن تقسيم الأراضي إلى الأعضاء قطعة قطعة قد يؤدي إلى سوء استخدامها وحبسها وانحصارها في أيديهم مهملين فيها دون زراعة، وذلك إهدار لثروات السلطنة وإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي²⁸⁷. ومن أجل تجنب عن هذه الآثار السلبية - إجراء عملية منح الإذن المؤقت - يستعرض

الباحث اقتراحاته الآتية:

²⁸⁷ سيأتي تحليل أثر تقسيم الأراضي إلى الأعضاء قطعة قطعة على إمكانية توظيف الأراضي في الفصل السادس من هذا البحث.

1. تقصير مدة إجراءات منح الإذن المؤقت:

أثبتت إدارة الزراعة - من خلال دراستها مع الخبراء الأجانب - أنه بمعدل 60% من أراضي السلطنة صالحة للاستخدام الزراعي²⁸⁸. وهذا التوثيق الحكومي إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإدارة لديها معلومات كافية في تحديد مواقع صالحة للزراعة في السلطنة. وإن كان الأمر كذلك، فلا حاجة للجمعيات التعاونية إلى اختيار الأراضي الزراعية ومسحها، ولا داعي كذلك من لجنة التقني للتنمية الزراعية الريفية إجراء عملية المعاينة؛ فالجمعيات تقدم طلب منح الإذن، والحكومة - عن طريق إدارة الزراعة - تختار للجمعيات أراضي زراعية مناسبة للتوظيف. وهذا بالتأكيد أوفر للوقت والطاقة والمال، وسينعكس إيجاباً على نجاح تطبيق نظام إقطاع الأراضي الزراعية في السلطنة.

2. الاستقطاع الرشيد للأراضي الزراعية:

وقد ذكر بعض الدراسات السابقة في الغالب نجد أن حجم الأراضي الزراعية في اليابان صغير، ومهما يكن تنتج أراضيها حصولات زراعية ضخمة²⁸⁹. وهذا المظهر الطيب في الأداء الزراعي (أي من حيث الحجم والإنتاج) عبرة وأسوة حسنة واجب

288

خير الدين بن الحاج متالي. 2008. المقابلة. 29 مارس.

289

Zainalabidin Mohamed. 2005. *Model Sebuah Ekonomi Maju Dari Perspektif Islam*. Mohd. Shahriza Bin Sulaiman (ed.). Kuala Lumpur: IKIM. p. 133.

الإتباع في جميع الدول الإسلامية عند استقطاع الأراضي الزراعية ولا سيما في سلطنة بروناي دار السلام. فينبغي على الحكومة البروناوية عند استقطاعها للأراضي أن لا تقطع فوق طاقة الجمعيات التعاونية الزراعية توظيفها حتى تتفاعل تلك الأراضي المستقطعة في زيادة الكمية المعروضة وتؤدي بأوفر نصيب من الناتج الزراعي. إن الاستقطاع الرشيد للأراضي الزراعية - على أساس قدرة الإعمار - سيعود بالنفع إيجاباً على قدرة الجمعيات في مداومة استثمارها والقيام بشؤونها بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة. وبالتالي، لا يحدث احتكار الأراضي الزراعية وانحصارها في أيدي فئة من الناس.

وفي سبيل محافظة الأراضي المستقطعة على صفتها الطبيعية ولضمان ضد سوء استخدامها أو الإفساد فيها من قبل الجمعيات التعاونية، لا مانع - حسب رأي الباحث - للحكومة من استقطاعها مقابل الكفالة المالية، كما هو المعمول به حالياً في تطبيق نظام الإذن المؤقت لتوظيف الأراضي في ماليزيا²⁹⁰. والنظر في تقدير هذه الكفالة المالية إلى رأي الحكومة، وصادراً عن الشورى.

²⁹⁰ Malaysia. 2007. Kanun Tanah Negara 1965. Akta 56 / 1965. Warta Kerajaan. Divisyen II, Bahagian Empat. Bab Pendudukan Tanah Sementara (68A).

3. الرقابة على عضوية الجمعيات:

ومن أجل تحقيق الإنتاج بكفاءة عالية، ينبغي على الحكومة أن تعمل برقابة مستمرة على عضوية الجمعيات التعاونية الزراعية حتى لا يحدث الفائض من جهة والنقصان من جهة أخرى²⁹¹.

ولقد ثبت ديفيد ريكاردو في نظريته قانون تناقص الغلة، أن لكل مساحة من الأرض الزراعية (كعنصر ثابت) حداً يصل عنده الإنتاج الزراعي أقصى غلة ممكنة باستخدام قدر معين من العمّال (كعنصر متغير)، وبعد هذا الحد الأمثل تستمر الغلة في الزيادة مع التناقص النسبي بين هذه الزيادة وزيادة العمّال إلى أن تصل الغلة إلى حد لا تزيد عنده مهما زادت العمّال²⁹². والفكرة الأساسية التي أراد صاحب هذه النظرية طرحها هي ضرورة اختيار نسبة معينة عند استخدام عنصر القوة العاملة لزراعة الأرض. إذا ما مزج العنصران بنسبة مثلى يتفاعلا مع بعضهما البعض بكفاءة عالية، ويصل الناتج الكلي إلى حده الأقصى. وأي زيادة أو نقصان في عدم القوة العاملة تؤدي إلى عدم التعاون بين العنصر المتغير مع العنصر الثابت مما يؤدي إلى تعطيل الإنتاج وتناقصه.

²⁹¹ سيأتي تحليل أثر العضوية على إمكانية توظيف الأراضي في الفصل السادس من هذا البحث.

²⁹² انظر: الحاج، طارق. 1997. تحليل الاقتصاد الجزئي. عمان: دار المسيرة. ص. 228 - 232. وأيضاً: الدموهي، حمزة الجمعي. 1985.

G. Dolan, Edwing & E. Lindsey, David. n.d. وأيضاً: ص. 342. *Microeconomics*, n.pl: Harcourt Brace College. p. 147-149.

وبناءً على هذه النظرية، فلا بد من تحديد عدد معين من الأعضاء المشاركين في الجمعيات التعاونية الزراعية - ليقوموا بالعمل الزراعي - حتى يتفاعل مع حجم الأراضي الزراعية المستقطعة، ويصل الإنتاج إلى حده الأعلى. وينبغي الذكر، أنه ليس هناك معادلة محددة في تقدير هذا العدد المناسب للعمال، بل يخضع ذلك كله على خبرات الحكومة وبراعتها. هناك يرى الباحث أنه من الضروري إدخال إدارة العمال كعضو جديد في لجنتي التنمية الزراعية الريفية لأن الإدارة لديها اختصاصات وخبرات مميزة بخصوص ذلك.

المطلب الثالث: نواقض إدارة برنامج التنمية الزراعية الريفية:

إن العوامل التي تنتج الأداء الفعال لعمل ما (ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية) تتفاعل بالمعادلة الآتية²⁹³:

$$\text{الأداء الفعال} = \text{كفايات الموظف} \times \text{متطلبات الوظيفة} \times \text{بيئة التنظيم}$$

1. كفايات الموظف: فكفايات الموظف هي خصائصه الأساسية التي تنتج أداءً فعالاً يقوم

به ذلك الموظف.

²⁹³ انظر: درة، عبد الباري. 1982. العامل البشري والإنتاجية في المؤسسات العامة. عمان: دار الفرقان. ص. 69 - 70.

2. متطلبات العمل: وهي المهام والمسؤوليات والأدوار التي يتطلبها عمل من الأعمال أو

وظيفة من الوظائف.

3. بيئة التنظيم: تتكون من عوامل داخلية (منها هيكل التنظيم الداخلي) وعوامل خارجية

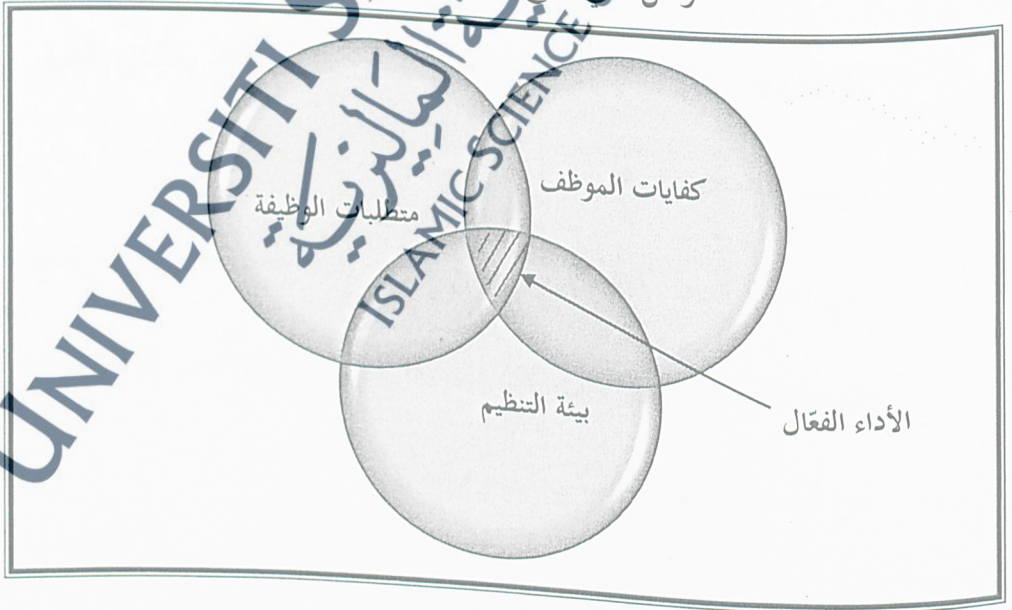
(منها العوامل الاقتصادية).

ويمكن تصوير ذلك كله من خلال تداخل دوائر ثلاثة؛ دائرة كفايات الموظف، ودائرة

متطلبات الوظيفة، ودائرة بيئة التنظيم، جميعها تنتج أداءً فعالاً، وبين ذلك كله الشكل الآتي:

الشكل (10):

العوامل التي تنتج الأداء الفعال لعمل ما



وعندما نرجع إلى طرق الإدارة المعمولة بها في نظام الإذن المؤقت للتوظيف، نجد أنها عاجزة

عن نتج أداء فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية لعدم توافرها العوامل الثلاثة المذكورة:

1. من حيث كفايات الموظف: محدودية الموظفين لرقابة العمل الزراعي نتاج الازدواجية حمل في المسؤولية.

2. من حيث متطلبات الوظيفة: عجز الإدارات الحكومية عن أداء مهماتها وأدوارها في منح المساعدات اللازمة للجمعيات التعاونية الزراعية.

3. من حيث بيئة التنظيم:

أ. من حيث هيكل التنظيم الداخلي؛ إن نجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت لتوظيف

الأراضي الزراعية في السلطنة حالياً يتوقف أساساً على الأداء الوظيفي من قبل

الطرفين: أولهما، القطاعات الحكومية، والآخر، الجمعيات التعاونية الزراعية فقط.

ولم تشارك قطاعات خاصة في إنجاح تطبيق هذا النظام وبالتالي تحقيق التنمية

المرجوة.

ب. من حيث العامل الاقتصادي؛ عدم توافر مبرانية خاصة في إطار برنامج التنمية

الزراعية الريفية. ويعتبر ذلك أهم المشكلة التي تقود إلى عجز الإدارات الحكومية

عن أداء متطلباتها الوظيفية بكفاءة ممكنة.

ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى في تحسين إدارة برنامج التنمية الزراعية الريفية حتى يستطيع نظام الإذن المؤقت للتوظيف أن يلعب دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في المجال الزراعي في المستقبل. ولتحقيق هذا الهدف، يستعرض الباحث اقتراحاته الآتية:

أولاً: العناية بمصالح الجمعيات التعاونية الزراعية:

إن عناية الحكومة بالجمعيات التعاونية الزراعية في زراعة الأراضي المستقطعة أمر ضروري بل هي من واجباتها الأساسية حتى تستطيع الجمعيات القيام بأدوارها في تحقيق العمران وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع والبلاد. ويمكن ترجمة كلمة "العناية" هنا - في إطار تطبيق نظام الإذن المؤقت للتوظيف - كالآتي:

1. توفير ميزانية كافية لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الريفية:
سعيًا إلى تحقيق أهداف برنامج التنمية الزراعية الريفية في ظل نظام الإذن المؤقت، أنه من الضروري للحكومة توفير ميزانية كافية لتنفيذ هذا البرنامج وتوزيعها على الجمعيات التعاونية الزراعية حتى تستطيع أن تقوم بمهامها التوظيفية بأفضل وجه وتنتج حاصلات زراعية فاخرة في المستقبل.

وهذه الميزانية لا يمكن الاستغناء عنها في جميع الأحوال، بل إعدادها أمر واجب في الدولة الإسلامية²⁹⁴، لأنها نوع من الإنفاق الحكومي - الذي من خلاله يعزز الطلب الكلي الفعّال على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار - يحقق المصالح العامة. الإنفاق للمصالح العامة أمر واجب، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. فالحكومة هي التي تحدد استعمالها (أي الميزانية) وفقاً للأولويات²⁹⁵؛ بدءاً بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات.

ولكن، كاد أن نسمع قول القائلين: "أن العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة ما هو إلا للمتعة فقط وليس له علاقة بتحقيق التنمية الاقتصادية في السلطنة. وبناءً على ذلك لم تخصص الحكومة ميزانية لبرنامج التنمية الزراعية الريفية". وكباحث، إني أعترض هذا القول بالاعتراضات التالية:

أ. إن العمل بالمتعة لا محل له في السلطنة. وأؤيد كلامي هذا مستنداً إلى قول جلالة السلطان قائلًا: "إن السلطنة لا يمكن أن تعتمد على إحسان خارجي فقط للحصول على حاجات الطعام (خاصة الأرز منها) على الرغم من استطاعة الحكومة توفير ميزانية كافية لاستيرادها. من الضروري أن تخطط

²⁹⁴ انظر: ريان، حسين راتب. 1999. عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي. ص. 87 - 88.

²⁹⁵ انظر: Surathman Kastin Hasan & Sanep Ahmad. 2005. *Ekonomi Islam: Dasar Dan Amalan*. p. 273.

الحكومة سياسات زراعية فاعلة لتحقيق الأمن الغذائي وتجعله سياسة أولوية رئيسية في هذه السلطنة"²⁹⁶. وقول جلالة السلطان هذا عام يشمل جميع المشروعات الزراعية ضمنها الأراضي الزراعية المستقطعة. والعام بقي على عموميه ما لم يخصه. فالقول بأن العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة هو عمل للمتعة مرفوض تماماً، ولا تعرفه السلطنة.

ب. وإن صح الكلام بأن العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة ليس له علاقة بالتنمية الاقتصادية، فلما غيرت الحكومة هيكل تطبيق نظام الإذن المؤقت من صورته الأولى وهي الزراعة الفردية إلى الزراعة الجماعية؟ أليست الزراعة بالجماعة سترفع قدرة الإنتاج ومن ثم تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجات الاستهلاك الزراعي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية؟!

وللحصول على ميزانية كافية في إنجاز العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة،

يستعرض الباحث الخطوات الآتية:

أ. تتطلب من الإدارات الحكومية (أعضاء لجنتي التنمية الزراعية الريفية) إعداد خطط عمل تفصيلية لبرامجها السياسية - في فترة محددة - تحقيقاً لأهداف

برنامج التنمية الزراعية الريفية، كما تتطلب منها ضبط احتياجاتها من السيولة

من أجل تنفيذ تلك البرامج بكفاءة.

ب. ترفع السكرتيرة تلك الخطط إلى الجهة المسؤولة عن تطبيق نظام الإذن المؤقت،

وتقوم بدراستها، ثم إعداد خطة موحدة شاملة تغطي جوانب مختلفة لتنفيذ

برنامج التنمية الزراعية الريفية. وتُرفع الخطة إلى لجنة التنمية الزراعية الريفية على

المستوى الوطني لإعادة النظر فيها ثم الحصول على الموافقة.

ج. ثم ترفع الخطة التي تمت الموافقة عليها لجنة التنمية الزراعية الريفية إلى الوزارة المعنية

تسعى لتوفير الميزانية المطلوبة.

د. وإذا تحتاج الجمعيات إلى إعانة مالية فستقدم بطلب الإعانة مباشرة إلى الجهة

المسؤولة، وهي سترفع الطلب إلى الإدارات الحكومية المعنية لمزيد من الدراسة، ثم

الموافقة على الطلب، وأخيراً تنفيذ العمل المناسب.

إن توفير الميزانية الكافية لإنجاز البرنامج للتنمية الريفية سيسحرك القطاعات

الحكومية لأداء واجباتها نحو مساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية لتوظيف الأراضي

المستقطعة بصورة متواصلة، كما يؤثر ذلك إيجاباً على اتجاه سلوك المزارعين نحو الإنتاج

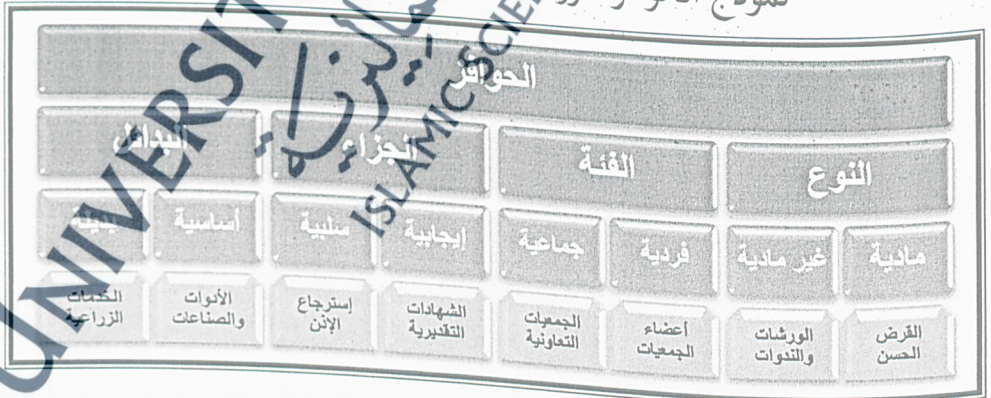
الرفيع، وإنجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت في السلطنة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. توسع منح الحوافز الزراعية:

تمنح حكومات الاتحاد الأوروبي حوافز مختلفة للمزارعين - مثل إعانة الإنتاج، وإعانة التصدير وغير ذلك - سعيًا لرفع مستوى قدراتهم الإنتاجية في الزراعة. فكانت النتيجة، حصول تلك البلدان على وفرة الإنتاج الزراعي ما يمكن ضربها بمثل: "جبال من الزبدة وأفار من الخمر"²⁹⁷. ومن هنا، تتضح أن الحكومة هي العمود الفقري في اتجاه سلوك المزارعين نحو العمل الجدي في الزراعة. وتعتبر الحوافز من أقوى المحركات في إيجاد الأداء الزراعي الفعال. وبناءً على ذلك، يجب الحكومة توسع منح الحوافز الزراعية للمزارعين تشجيعاً لهم على العمل الجدي وتزويد كمية إنتاج الزراعة المعروضة. ويمكن تصوير نموذج تلك الحوافز الزراعية لتحقيق التنمية الاقتصادية بالشكل الآتي²⁹⁸:

الشكل (11):

نموذج الحوافز الزراعية لتحقيق التنمية الاقتصادية



²⁹⁷ انظر: Pazim@Fadzim Othman. 2003. *Pembangunan Ekonomi Malaysia Era Globalisasi*. Mohd Rosli Mohamad & Mohamed Aslam Gulam Hassan (ed.). p. 171-172.

²⁹⁸ انظر: درة، عبد البارى. 1982. *العامل البشري والإنتاجية في المؤسسات العامة*. ص. 89.

إن منح الحكومة لمثل هذه الحوافز وتوسعها بصورة مستمرة، وصرفها في مواعيد محددة ومتقاربة، يحرك الجمعيات التعاونية الزراعية ويثيرها - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - إلى مضاعفة إنتاجياتها الزراعية، ومن ثم يحقق الأمن الغذائي ويحقق التنمية الاقتصادية في السلطنة.

ثانياً: حفر القطاعات الخاصة للمشاركة في دعم النشاطات الزراعية: لقد أصبح الآن دور مؤسسات القطاع الخاص هو الدور المحوري في عملية التنمية، فمع زيادة دور القطاع الخاص يقل دور القطاع الحكومي ليصبح تشريعياً في الدرجة الأولى وتذهب المشاركة الكبيرة لدفع عجلة التنمية إلى القطاع الخاص.²⁹⁹ فالقطاع الخاص - مثل البنوك المحلية خاصة المصارف الإسلامية - يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأنه يمثل شريحة كبيرة من المجتمع تضم التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة والشركات العائلية والهيأة والمحدودة، كما أنه يمثل ركيزة اقتصادية تعتمد عليه الدولة في اقتصادها الحر، ويقدم لها الضمانات والتسهيلات، وتعتبره محركاً فاعلاً في التنمية الاقتصادية، وتقع عليه مسؤوليات وطنية يستشرف من توجيهات الدولة أطرها ومحدودها.³⁰⁰

²⁹⁹ البدر، عبد المحسن بن إبراهيم. 16 إبريل 2009. "دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة". صحيفة الاقتصادية الإلكترونية.

http://www.aleqt.com/2007/01/04/article_7497.html

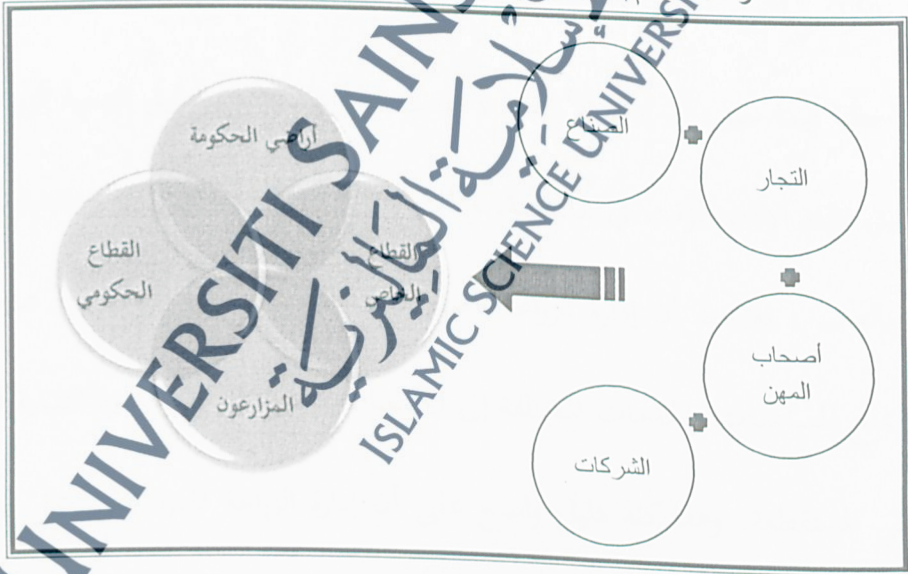
³⁰⁰ طاشكندي، عباس بن صالح. 16 إبريل 2009. "دور القطاع الخاص في دعم المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية". الإسلام.

http://www.al-islam.com/arb/Nadwa/doc/book_15.doc

وإذا نظرنا إلى الأراضي الزراعية المستقطعة في سلطنة بروناي دار السلام، فغالباً نجدها لا تستثمر بشكل جيد كما لا تتوفر لدى الجمعيات التعاونية الزراعية الريفية السيولة الكافية للتطوير. وفي هذه الحالة، لماذا لا تحقق المشاركة مع القطاع الخاص - بما لديه من إمكانيات رؤوس مالية ضخمة - في التمويل؟ وفي حالة القبول بمثل هذا الرأي، فإن بإمكان القطاع الخاص المساهمة في دعم النشاط الزراعي في الأراضي الزراعية المستقطعة. وعندما يشارك القطاع الخاص بصورة مباشرة في دعم النشاط الزراعي سيغير بالتالي مكونات نظام الإذن المؤقت للتوظيف كالمشار في الشكل الآتي:

الشكل (12):

مكونات نظام الإذن المؤقت بعد مشاركة القطاع الخاص



الشكل (12) يوضح وجود تعاون متوازن ومتكامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

في دعم النشاط الزراعي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة المجتمع والاقتصاد. ويلاحظ من

الشكل أن نجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت لا يتوقف على القطاع الحكومي وحده، وإنما يتوقف على القطاع الخاص أيضاً على حد سواء. وبمشاركة القطاع الخاص في دعم النشاط الزراعي في السلطنة ستؤدي إلى تخفيف أعباء الموازنة العامة عن الدولة.

والإيجابيات الأخرى المتوقعة من تصحيح مكونات نظام الإذن المؤقت للتوظيف، أنه سيدفع إلى رفع الكفاءة الإنتاجية في الأراضي المستقطعة ورفع فعالية تشغيل العمال، ومن ثم إذكاء روح المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية وتحقيق الرخاء والرفاهية الشاملة في المجتمع.

ثالثاً: نقل الأراضي الزراعية المستقطعة لسيطرة إدارة الزراعة:

لاحظنا فيما سبق، أن إدارة الأراضي لا تلعب دوراً هامشياً في تحقيق التنمية الزراعية وفي إنجاح تطبيق نظام الإذن المؤقت في السلطنة، وذلك لأن مجال الزراعة ليس من اختصاص هذه الإدارة. وبالعكس، يلاحظ أن إدارة الزراعة تلعب دورها البارز — على الرغم من عدم توافر ميزانية — بمنح المساعدات والخدمات المختلفة إلى الجمعيات التعاونية دعماً لمسيرة التنمية الزراعية في الأراضي المستقطعة. وهذا كله دليل واضح على أن إدارة الزراعة قادرة على حمل مسؤولية تحقيق التنمية الزراعية، وكفيلة برفع مستوى قدرة نظام الإذن المؤقت ليصبح نظاماً فعالاً يحقق التنمية الاقتصادية في المستقبل. ولهذا، يرى الباحث أن أفضل السبل في تحقيق التنمية الزراعية

المستمرة في الأراضي المستقطعة هو نقل تلك الأراضي لسيطرة إدارة الزراعة. وقد وافق موظفو

إدارة الأراضي وإدارة الزراعة معاً على هذا الرأي، قائلين:

1. موظفو إدارة الأراضي:

أ. بنجران الحاج مورني بن بنجران محمد داود: "ينبغي على إدارة الزراعة توسع

نطاق سيطرتها الأراضي الحكومة للاستخدام الزراعي، ضمنها الأراضي الزراعية

المستقطعة³⁰¹.

ب. أبو سويلوان بنت الحاج بصري: "الأفضل، أن تخضع الأراضي الزراعية

المستقطعة في سيطرة إدارة الزراعة. هي التي تدبر استعمال الأراضي وتدعم

النشاط الزراعي فيها³⁰².

2. موظفو إدارة الزراعة:

أ. جعفر بن الحاج إليم: "إن الخطوة الوحيدة في رفع مستوى قدرة الإنتاج الزراعي

في الأراضي المستقطعة خضوعها في سياستها (إدارة الزراعة)، فالإدارة ستحاول

بطاقتها الموجودة إعمار تلك الأراضي ورعايتها³⁰³.

³⁰¹ 2008، المقابلة، 12 فبراير.

³⁰² 2007، المقابلة، 21 نوفمبر.

³⁰³ 2008، المقابلة، 24 مايو.

يشير الشكل (13) إلى أن لجنتي التنمية الزراعية الريفية تتكون من إثني عشر عضواً (وذلك بعد أن أضفنا إدارة العمّال كعضو جديد في اللجنة). وتأخذ إدارة الزراعة منصب الجهة المسؤولة عن تطبيق نظام الإذن المؤقت، وتأخذ إدارة الأراضي منصب السكرتيرة باعتبارها صاحبة اليد العليا في تنفيذ قانون الأراضي. ومن الشكل، يلاحظ بوضوح وجود حركة متوازنة بين الإدارات الحكومية في حمل مسؤولياتها نحو رفع مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي المستقطعة نتاج توفير الميزانية الكافية لإنجاز برنامج التنمية الزراعية الريفية.

وهذا التنظيم الجديد لبرنامج التنمية الزراعية الريفية، يعتبر إحدى السياسات الزراعية القوية في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث من خلاله يتوقع الباحث ظهور نتائج إيجابية آتية:

1. القضاء على مشكلة عدم كفايات الموظف؛ إن الريادة في تحمل أعباء العمل تعطي فرصة كبيرة لإدارة الزراعة تقلص طلب ميزانية إضافية، من خلالها سترفع قدرة الإدارة على القيام بمسؤولية رقابة العمل الزراعي في الأراضي المستقطعة بسرعة عالية، كما سترفع قدرتها في منح المساعدات اللازمة للجمعيات التعاونية في توظيف الأراضي.
2. القضاء على مشكلة الازدواجية في حمل المسؤولية؛ أصبحت الأراضي الزراعية المستقطعة جزءاً من مسؤولية إدارة الزراعة لتنميتها، فيجب عليها العناية بها دون محاباة كسائر الأراضي الزراعية.

3. تستطيع الجمعيات التعاونية الزراعية أن تقوم بمهمتها الزراعية بكفاءة عالية وتنتج أقصى حد ممكن من الإنتاج الزراعي كمّاً ونوعاً لخضوعها تحت إشراف وعناية صاحبة الاختصاص في مجال الزراعة.

هنا يخلص الباحث إلى القول، إن تطبيق نظام الإذن المؤقت للتوظيف عاجز تماماً عن أن يلعب دوره في تحقيق التنمية الزراعية في السلطنة. ويرجع سبب ضعف التطبيق إلى وجود نواقص ومشكلات كثيرة في مبادئ هذا النظام مما يستوجب تحسينها حتى يستطيع النظام أن يحقق أهداف التنمية الاقتصادية في المستقبل.